إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

يان صحفي رقم 09/330
للنشر الفوري
٢٥ سبتمبر ٢٠٠٩

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

دومينيك ستراوس-كان، مدير عام الصندوق، يرحب بالخطوة التاريخية التي اتخذتها مجموعة العشرين

رحب اليوم السيد دومينيك ستراوس-كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، بالإجراءات التي اتخذتها دول مجموعة العشرين لدعم التعافي العالمي. ووصف سيادته الالتزامات التي تعهدت بها المجموعة من حيث العمل معا لتحقيق نمو متوازن وقابل للاستمرار وتحديث حوكمة الاقتصاد العالمي بأنها "قرارات تاريخية لمواءمة التعاون الاقتصادي مع متطلبات القرن الحادي والعشرين. ويأتي التزام قادة مجموعة العشرين بإجراء تحول في نظام تمثيل البلدان ليشكل خطوة رائدة نحو تعزيز شرعية الصندوق ودعم فعاليته".

وقال المدير العام تعليقا على نتائج قمة مجموعة العشرين التي عُقِدت في مدينة بيتسبرغ بولاية بنسلفانيا يومي ٢٤ و ٢٥ من سبتمبر الجاري:

"أرى أن النتائج التي انتهت إليها قمة مجموعة العشرين مشجعة للغاية، بما في ذلك الدور الجديد الذي أوكل إلى الصندوق. فالتعاون الدولي كان عنصرا أساسيا في التحرك لمواجهة الأزمة. والمشاركة الفعالة من جانب القادة أمر مطلوب للحفاظ على تعافي الاقتصاد العالمي وتنعكس تأثيراتها في مناقشاتهم بشأن "إطار النمو القوي والمتوازن والقابل للاستمرار."

وأضاف سيادته: "وسوف يتناول الصندوق عددا كبيرا من هذه القضايا عند انعقاد اجتماعاتنا في اسطنبول الأسبوع القادم حيث تلتقي بلداننا الأعضاء البالغ عددها ١٨٦ بلدا، بما فيها البلدان الممثلة هنا في بيتسبرغ. فاجتماعاتنا السنوية لعام ٢٠٠٩ هي بمثابة منبر فريد يستطيع من خلاله زعماء العالم الاقتصاديون والماليون الحث على تحرك تعاوني على مستوى السياسات. وإنني أشعر بالتفاؤل لتأييد مجموعة العشرين مثل هذا المنهج متعدد الأطراف."

ونبه المدير العام صانعي السياسات إلى ضرورة الاستمرار في اتباع سياسات داعمة إلى أن يصبح تعافي الاقتصاد مستقرا. وأكد سيادته: "إن التعافي الحالي هش، حتى وإن بدت المخاطر في انحسار. ولا أزال أشعر بالقلق إزاء البطالة المرتفعة التي نتوقع أن تزداد ارتفاعا في العام القادم، وكذلك مشكلات القطاع المالي التي يمكن أن تستمر، وخاصة إذا لم يتم في الوقت المناسب استكمال ما بُدئ من خطوات لاستعادة صحة البنوك. ومن هنا تأتي أهمية عدم إلغاء السياسات التيسيرية النقدية والمالية على نحو سابق لأوانه."

وأعاد السيد ستراوس–كان تأكيده على أن استعادة النمو العالمي المطرد والمتوازن سوف تتطلب من بعض البلدان زيادة إضافية في المدخرات بينما تتطلب من بلدان أخرى اتباع سياسات ــ تضم إصلاحات هيكلية ــ لدعم زيادة الطلب والنمو المحليين. وفي هذا الصدد قال سيادته: "إن استعادة توازن الطلب العالمي يمكن أن تكون له انعكاسات مهمة على الاستثمار والابتكار. فمن المرجح أن يتغير تكوين الإنتاج العالمي مع تعاظم دور المستهلكين في الأسواق الصاعدة، مما يعزز أهمية تعجيل صانعي السياسات بإجراء إصلاحات تحد من الحواجز المعوقة للمنافسة ومن ثم تدعم الابتكار."

كذلك رحب المدير العام بدعم مجموعة العشرين المتواصل لصندوق النقد الدولي، بما في ذلك وفاؤها بالتعهد الذي أعلنته في لندن بتوفير ٥٠٠ مليار دولار لوضع حد لاستشراء الأزمة. وأشار سيادته إلى إعادة تأكيد قادة المجموعة على مبادرتهم المعلنة في قمة لندن للتوصل إلى اتفاق بشأن أنصبة البلدان من حصص الصندوق في موعد أقصاه يناير ٢٠١١. وقال في هذا الصدد: "لقد كانت إصلاحات إبريل ٢٠٠٨ المعنية بنظام الحصص والأصوات خطوة أولى صوب تعزيز صوت بلدان العالم الصاعدة والنامية وزيادة تمثيلها في الصندوق. وقد قامت مجموعة العشرين بتحرك حاسم اليوم إذ أعلنت التزامها بإحداث تغير في الحصص لصالح بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية عن طريق تحويل ما لا يقل عن ٥% من أنصبة البلدان الممثلة بالزيادة إلى البلدان قاصرة التمثيل، وكذلك التزامها بحماية الحصص التصويتية المخصصة لأفقر الأعضاء في الصندوق. وسوف يؤدي هذا القرار التاريخي، وكذلك ظهور مجموعة العشرين كمنبر أساسي للتعاون الاقتصادي الدولي، إلى وضع الأساس اللازم لتعميق الشراكة في السياسة الاقتصادية العالمية بين البلدان الصاعدة والنامية من ناحية والاقتصادات المتقدمة من ناحية أخرى."

وختاما قال السيد ستراوس–كان: "بالطبع لا يزال أمامنا الكثير من المهام حتى ننتهي من تنفيذ الإصلاحات المطلوبة في نظام الحصص. وأخص بالذكر إصلاحات إبريل ٢٠٠٨ التي يشكل استكمالها مطلبا بالغ الأهمية. وإنني أحث البلدان الأعضاء التي لم تصادق بعد على إصلاحات ٢٠٠٨ المعنية بنظام الحصص والأصوات أن تبادر بالمصادقة عليها حتى يتسنى لنا المضي إلى اتخاذ تدابير أكثر عمقا. فهذه المصادقة هي

خطوة لا غنى عنها لزيادة أنصبة الأسواق الصاعدة الديناميكية من الحصص الكلية وللحفاظ على صوت البلدان منخفضة الدخل، ونحن ننتقل إلى استيفاء الهدف الثاني بإجراء زيادة عامة في الحصص مع حلول عام ٢٠١١."